**التنمية في الجزائر** وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال في وضعية اقتصادية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين المتعددة، أمام هذه المشاكل الاقتصادية من جهة وغياب التنظيم من جهة أخرى أضحى تدخل الدولة ضروري لوضع خطط اقتصادية مستندة على مبادئ النهج الاشتراكي لتحقيق التنمية إلى غاية 1986 حيث ظهرت عدة أزمات أثرت على الاقتصاد الوطني وانعكس سلبا على مختلف القطاعات والذي أدى بدوره إلى انتهاج العديد من الإصلاحات الاقتصادية.

ويمكن تحليل أهم المراحل التي توضح دور الدولة في التنمية بالجزائر وأثرها على مختلف المجالات في المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: السياسات التنموية عرض وتقييم (1999-2014)
- المبحث الثاني: تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر
- المبحث الثالث: آليات الإصلاح لتحقيق التنمية

**المبحث الأول: السياسات التنموية عرض وتقييم (1999-2014):** يسعى هذا المبحث إلى فحص الأداء التنموي للدولة من خلال متابعة المؤشرات الأساسية لأدائها، محاولين تبني نظرة شمولية لفحص المنشود، وتقليب أكثر الجوانب التي تمس أداء الدولة وخاصة أنها أدعت استحقاق النهضة والتقدم واللحاق بركب الحضارة الإنسانية.

**المطلب الأول: السياسات التنموية (1999-2014):** لقد أدى الاستقرار الأمني، وارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 إلى تعزيز ميزانية الدولة، واستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، من خلال برامج للإنعاش الاقتصادي المستخدم للسياسة الميزانية كأحد أهم وسائل التأثير على الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ظهور بوادر انفراج أزمة الركود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر، وتطبيقها لوصفة صندوق النقد الدولي واستعادة بعض من التوازنات في الأسواق. لكن، وبغض النظر عن طبيعة الدوافع إن كانت اقتصادية أو اجتماعية، فإن محصلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة السابقة المحققة، خصوصا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي كان أكثر تأثيرا على الفئات المتدنية ومحدودة الدخل، هي التي ألحت على الحكومة لتسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي متنوع من حيث عدد المشاريع وموازناته والمتمثل في البرامج التالية:

أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001– 2004).

ثانيا– البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009–2009).

ثالثا– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014).

**أولا– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(*)(2001– 2004):** تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي في جوان 2001، بعد أن تم إقراره في شهر أفريل من نفس السنة، وقد حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 –2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي بغلاف مالي يقدر ب07 مليار دولار، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، وقد اعتبر آنذاك برنامجا ضخما بالنظر إلى حجم احتياطات الصرف التي لم تتعد آنذاك 11.7 مليار دولار[1].

وقد جاء في إطار السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات العمومية من خلال التوسع في الإنفاق العمومي بعد مماطلة الاستثمار الأجنبي، وتركيزه على قطاعات محددة غير منتجة للثروة بقدر ما تحولها، ومن أهداف هذا البرنامج نذكر مايلي[2]: دعم التشغيل والحد من البطالة؛ تحسين مستوى المعيشة وتحفيز الطلب الكلي، تحقيق التوازن الجهوي، وتطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تحسين الهياكل القاعدية للاستثمار.

---

(*)– تعتبر **سياسة الإنعاش الاقتصادي** من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا ما كان في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في وسائل الميزانيات، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه **كينزي**، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاك و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وإمتصاص البطالة. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض ( بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي. محمد مسعى،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث**،10، (2012):148.

(1) – صندوق النقد الدولي تقرير حول الاقتصاد الجزائري، رقم 61 فيفري 2007، ص9–15، متاح على:

www..imf.org/pub/cr0761/pdf

(2 )- programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد توزع البرنامج على أهم القطاعات المحققة لذلك كما يوضحه الجدول أدناه.

يوضح التوزيع القطاعي السنوي لمخطط الإنعاش الاقتصادي:

| القطاع | عدد المشاريع |
|---|---|
| الري ، الفلاحة والصيد البحري | 6312 |
| السكن والعمران ، أشغال عمومية | 4316 |
| تربية ، تكوين مهني ، تعليم عالي وبحث علمي | 1369 |
| هياكل قاعدية شبانية وثقافية | 1269 |
| أشغال المنفعة العمومية وهياكل إدارية | 982 |
| اتصالات ، صناعة | 623 |
| صحة ، بيئة ، نقل | 653 |
| حماية اجتماعية | 223 |
| طاقة ، دراسات ميدانية | 200 |

**المصدر** : حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: **www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm**

وتتجلى محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكمياتها المالية وفق الجدول (28) التالي:

| | دعم لإصلاحات | دعم القطاعات الإنتاجية | تنمية المحلية | تعزيز الخدمة العمومية وتحسين الإطار المعيشي | التنمية البشرية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ: مليار دج | 45 | 65,4 | 113.9 | 210,5 | 90,2 | 525 |

**المصدر:**

- Programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004, Développement local et humain, P2.

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005-2009): يعتبر كحلقة وصلة لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن مخطط الدعم الإنعاش الاقتصادي من حيث المدة والتخصيص المالي، لسببين أساسيين، السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت أثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات وبذلك

والجدول الجامع لهذه الأهداف مع المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذها، هو على النحو التالي:

**الجدول (31):** توزيع البرنامج حسب كل باب.

| القطاعات | المبلغ بالملايير من دج | % |
|---|---|---|
| أولا :برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، | 1.908,5 | 45,5 |
| ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية، | 1.703,1 | 40.5 |
| ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية | 337,2 | 8 |
| رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها | 203,9 | 4.9 |
| خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال | 50 | 1.1 |
| **مجموع البرنامج الخماسي: 2005-2009** | **4.202,7** | **100** |

**المصدر** : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، **مجلس الأمة**،(أفريل 2005)، ص ص. 6-7.

من خلال قراءة محتوى البرنامج ( أنظر إلى الجدول أعلاه)، نكتشف بأن البرنامج التكميلي قد خصص لكل هدف كمية مالية لبلوغه، وفق الترتيب التالي[1]:

-تحسين ظروف معيشة السكان، بتوفير متطلباتهم الأساسية والتي تسمح لهم بالعيش اللائق، فالقضاء على مظاهر الفقر والحرمان هو محور مهم في تسيير المورد البشري لتعزيز مشاركته في عملية النمو والتنمية، ولن يتحقق هذا الأمر إلا برعاية الدولة بـ: توفير السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة، وأيضا تزويد السكان بالماء وإيصال الغاز لهم، وغيرها من الضروريات، لأجل هذه الترتيبات رصدت السلطات 1908.5 مليار دج، لتحقيق هذا الهدف الذي استحوذ على نسبة 45.5% من حجم الإنفاق العمومي المخصص لهذا البرنامج، فهو يدل على الأولوية التي منحها البرنامج لعنصر المورد البشري.

(1)- كمال عايشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بانتة 13 و14 ديسمبر 2009)، ص31.

-تطوير المنشآت الأساسية، وتشمل كل من قطاع النقل والأشغال العمومية، وقطاع الماء(بناء السدود) وتهيئة الإقليم، ونظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، تم رصد مبلغ 1703.1 مليار دج، مشكلة 40.5 % من إجمالي نفقات البرنامج.

-دعم التنمية الاقتصادية على أساس متين، بتخصيص أغلفة مالية مهمة لكل من؛ قطاع الفلاحة والتنمية الريفية 300 مليار دج، قطاع الصناعة 13.5 مليار دج ، قطاع الصيد البحري 12.05 مليار دج، في حين قدرت المبالغ المخصصة لكل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع السياحة مجتمعة ب11.7 مليار دج.

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، ومعنى هذا أن السلطات العمومية قد سعت إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، و تجسيد مبدأ اللامركزية بجميع أبعاده، خاصة الإدارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين، مثل: قطاع العدالة والداخلية، وقطاع المالية والتجارة، وقطاع البريد والاتصال، وغيرها من القطاعات، ولهذه الأسباب قد وضعت السلطات مبلغ 203.9 مليار دج تحت تصرف هذه القطاعات.

-تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال، كتطوير شبكة الهاتف والهاتف النقال، وخلق فضاء جديد للانترانت من حيث السرعة، ولتحقيق هذه الأهداف رصدت حكومة مبلغ 50 مليار دج.

ومما سبق، نستنتج أن الفاعلين في مجال السياسات العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية، فمحور بناء الهياكل القاعدية تم تسجيله كعنوان أساسي في جدول أعمال الحكومة، حيث شكل لوحده نسبة 45.5%، فهذه النسبة هي دلالة على وجود حراك اقتصادي لتسريع عجلة النمو.

**ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014:** يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها( الأهداف المرجوة)، وقد رصد لهذا البرنامج 189 مليار دولار مقسمة إلى قسمين[1]:

(1)- جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحث قدمت إلى الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف11-2013/03/12. ص.12.

القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 229 مليار دولار.

القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازه(السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 230 مليار دولار.

يخصص برنامج توطيد النمو أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية.

مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو:

| المشاريع | المبالغ (مليار دولار) | النسبة % |
|---|---|---|
| تحسين التنمية البشرية | 114.4 | %40 |
| مواصلة تطوير المنشات القاعدية | 111 | 38.8 |
| التنمية الصناعية | 27 | 9.4 |
| تشجيع إنشاء مناصب الشغل | 18.6 | 5.5 |
| دعم وتنمية الاقتصاد الوطني | 18 | 5.3 |
| تطوير اقتصاد المعرفة | 03 | 1.08 |
| مجموع المبالغ | 286 | 100 |

بعد عرض البرامج التنموية في الجزائر، سنحاول تقييم أداء الدولة في تحقيق أهدافها.

**المطلب الثاني: تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر:** مما لاشك فيه أن عملية تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر، وقياس أثر البرامج التنموية في تحقيق التقدم و الرفاهية تحتاج إلى استخدام الكثير من المفاهيم، لتوصيف التنمية وأهدافها من جهة، وللوقوف على حقيقة أداء الدولة. وهنا تبرز أيضا أهمية البعدين الإحصائي والتحليلي في تقديم صورة الانجاز المتحقق وفهم دلالات الأرقام، لذا كان علينا انتقاء ما ينبغي انتقاؤه من المؤشرات ما ينطوي على مصداقية التعبير وحيادية التقويم.

إن تقويم الأداء التنموي للدولة في الجزائر، ينبغي له أن يجيب على جملة من الأسئلة المهمة والأساسية من قبيل: ما هو المدى الذي نجحت فيه الدولة في تحقيق التخصيص الأمثل

للموارد الاقتصادية والبشرية؟ إلى أي مدى تمكنت من تحقيق تنمية بشرية؟ هل تمكنت من انجاز وعد الاستقلال وتخلصت من كل أو بعض آثار التبعية؟ تلك هي الأسئلة التي نطرحها ونحاول الإجابة عنها.

**أولا- أثر السياسات التنموية على معدل النمو الاقتصادي:** إن المعطيات المتعلقة بالفترة (2001- 2014) تبين تطور الناتج المحلي الإجمالي تطورا لا يتناسب مع حجم المخصصات الاستثمارية التي تم تنفيذها، والجدول اللاحق يوضح ذلك:

**الجدول (33):** تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (2001-2014) الوحدة بالدينار

| السنوات | 2001 | 2003 | 2005 | 2007 | 2009 | 2011 | 2012 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4236 | 2059 | 7126 | 9281 | 9940 | 14231 | 15732 | 16188 |
| معدل النمو % | 3.3 | 6.9 | 5.1 | 3 | 1.4 | 2.4 | 3.9 | 3.6 |

المصدر:

Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie : Rapport 2011- Rapport 2006- Rapport 2002.

- PNUD-BAD**, Perspectivies Economiques en Afrique**, 2011,P157.

- Lettre économique d'Agerie N° 11/2014,P8

تبين الأرقام السابقة معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، وهي محدودة ولا تدل على استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، واحتواء الاختلالات التوازنية، فنسبة النمو لا تزيد عن 3.6% سنويا، وهي غير كافية وتبرز جمود الجهاز الإنتاجي، الذي تدل المؤشرات القياسية لتطور الإنتاج الصناعي على تدهور وضعية معظم الفروع، والأنشطة الخاصة بالقطاع.

التوزيع القطاعي ومعدلات الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 1999-2013

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2003 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| السنوات / القطاعات | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 6.1 | 4.7 | −1.6 | 8.1 | 0.9 | −2.5 | −0.9 | −2.6 |
| الفلاحة | 2.7 | 5− | 13.2 | 17 | 6.41 | 4.9 | −5.3 | 6.0 |
| الصناعة | 1.62 | 1.4 | 1.1 | 1.4 | 2.6 | 2.8 | 4.3 | −2.5 |
| الاشغال العمومية | 1.4 | 4.1 | 2.8 | 5.8 | 8.0 | 11.6 | 9.8 | 6.6 |
| الخدمات | 3.14 | 2.6 | 3.1 | 5.7 | 7.7 | 6.5 | − | − |

من خلال الجدول رقم (34) أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية، والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

**1- قطاع المحروقات:** عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول، و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع سجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007−2008)، إذ سجل معدل سلبي (−0.9%) سنتي 2008−2009، وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع" المحروقات" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة % 36.7 سنة2011،[1] مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

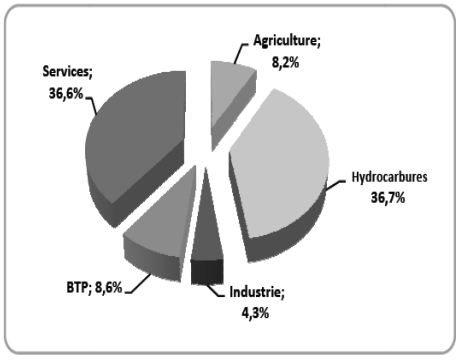


**Source**: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15.

(1)− بن عزة محمد، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001−2014. جامعة سطيف1، 11−12 مارس 2013 ص.16 .

شهدت تراجعا بنسبة (-7.1%) خلال الثلاثي الأول بالإضافة إلى نتائج الثلاثي الثاني من سنة 2015 بنسبة (-1.9%) مما تسبب في معدل سلبي في إنتاج المحروقات خلال السداسي الأول تقدر نسبته -4.5%. وتأثر بهذا الانخفاض جميع أجزاء هذا القطاع بدون استثناء. بالإضافة إلى تمييع الغاز الطبيعي الذي شهد معدلا قدره (-7.3%) خلال السداسي الأول بعد أن سجل تراجعا قدره (-17.7%).

إذا كان انخفاض إنتاج البترول والغاز الطبيعي له صلة سببية بالانخفاض الحاد في أسعار البترول، يصعب تفسير تباطؤ التكرير بالنسبة للمتطلبات الجد هامة في الاستهلاك الداخلي للوقود، في الوقت الذي تنوي فيه الحكومة تبني مجموعة من التدابير التي من شأنها خفض فاتورة الواردات بشكل معتبر.

تطور مؤشر الإنتاج في قطاع المحروقات

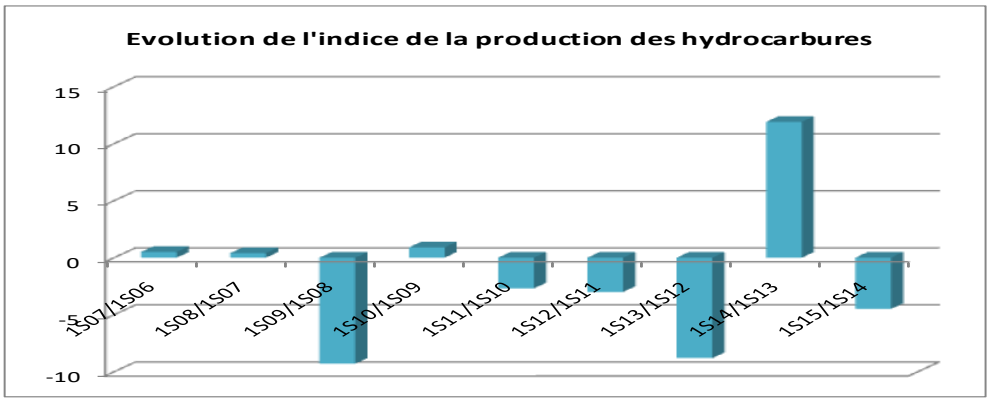


شهد الإنتاج الصناعي التحويلي خلال السداسي الأول من سنة 2015، نموا معتبرا (5،8%) (انظر أعلاه)، مستمد أساسا من قبل أداء استثنائي من طرف الندوة الدولية حول الهندسة الميكانيكية الصغيرة ، ما يقرب 18% ومواد البناء ،الخزف والروابط سجلت نموا بنسبة 5،8%.[1]

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تقرير الوضع الاقتصادي الاول، 2015، ص ص.75-76.

**قطاع الفلاحة:** شهد القطاع الفلاحي الجزائري العديد من النجاحات خلال العشرية الأخيرة، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة، لاسيما، التي تم تحقيقها في العشرية الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي. وبالتالي، يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات.حاليا، تسمح الوضعية من تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع. ويتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا رئيسيا. ومن ناحية أخرى، تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية المناخية والمادية بالإضافة إلى عجز اقتصاد وحدات الإنتاج التي تعاني من عبء اقتصادي وبالتالي ضعف القدرة التنافسية، من شأنها تفسير هذه الحقيقة[1].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الانتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق.

كما تعد الجزائر من بين كثير من الدول التي تعاني مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5% سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4% سنويا، وانعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد التي بلغت 5 مليار دولار سنة 2008[2].

تطور معدل نمو الفجوة الغذائية خلال 1980-2008:

| السنة | العجز الغذائي | معدل نمو الفجوة | السنة | العجز الغذائي | معدل نمو الفجوة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 1771701 | ---------- | 1995 | 2124867 | 1.0192 |
| 1981 | 1815435 | 1.0247 | 1996 | 2184079 | 1.0279 |
| 1982 | 1804984 | 0.9942 | 1997 | 3015172 | 1.3805 |
| 1983 | 1914780 | 1.0608 | 1998 | 2663948 | 0.8835 |

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تقرير الوضع الاقتصادي الاول، 2015، ص.68.

(2)- زغبيب شهرزاد، اوضايفية حدة،"التنمية المستقلة: الاعتماد على الذات بين الاقتراب النظري وواقع الاقتصاد الجزائري" **مجلة العلوم الإنسانية**، 32،(نوفمبر 2013): 177.

| 0.8566 | 2282057 | 1999 | 0.9402 | 1800254 | 1984 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.0805 | 2465852 | 2000 | 1.0050 | 1809295 | 1985 |
| 0.9793 | 2414750 | 2001 | 0.9147 | 1654974 | 1986 |
| 0.9318 | 2550088 | 2002 | 1.2038 | 1992245 | 1987 |
| 1.0206 | 2296492 | 2003 | 0.8391 | 1671647 | 1988 |
| 1.0217 | 2346317 | 2004 | 1.0535 | 1761111 | 1989 |
| 1.1361 | 2665671 | 2005 | 1.0096 | 1778062 | 1990 |
| 13137 | 3501862 | 2006 | 1.6582 | 2948297 | 1991 |
| 1.3137 | 3501862 | 2007 | 0.7186 | 2118544 | 1992 |
| 1.2547 | 455412 | 2008 | 0.9172 | 1943149 | 1993 |
| | | 2009 | 1.0729 | 2084867 | 1994 |

المصدر:عامر احمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية، جامعة مستغانم، **مجلة الباحث**، 08،(2010): 34.

ومن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية، والتي ترجع إلى ضعف الآلة الإنتاجية، وعدم وصولها إلى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء، بالإضافة إلى ذلك فإن السبب الرئيسي للفجوة ناتج عن الطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية، التي يشهدها الوطن، وهو الأمر الذي أدى إلى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية، وخلق تبعية خارجية تهدد الأمن الغذائي الداخلي، فالوضع الحالي لهذا الأخير سيئ، حيث زاد الفجوة الغذائية إلى أكثر 70% في الحبوب وغبرة الحليب، فضلا عن العجز المسجل في إنتاج اللحوم والألبان، هذا ما يحول الجزائر إلى قوة شرائية هائلة تستنزف مواردها المالية[1].

إذن فالفجوة الغذائية إحدى أهم مصادر تفاقم مشكلة المديونية. فالجزائر تعتمد على الخارج في الحصول على المال والغذاء، وهو ما يربط أقدارنا بهم ويكبح النمو الاقتصادي فالاعتماد المتزايد على مصادر خارجية للغذاء، قاد بالضرورة إلى تعميق درجة التبعية المالية سواء بزيادة الديون الخارجية، أو بارتفاع معدلات خدمة الدين وما تستقطعه من حصيلة الصادرات[2].

(1)–زغبيب شهرزاد، اوضايفية حدة، **المرجع نفسه**، ص ص .178–179.

(2)– ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.147.

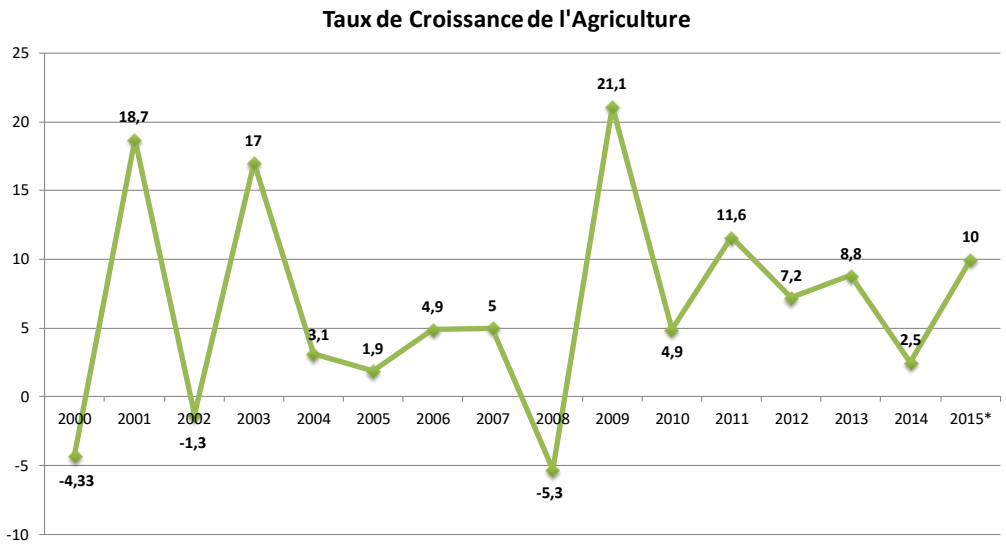


**3- قطاع الصناعة:** لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية[1]، وذلك ما يوضحه الشكل البياني.

**تطور المؤشر العام للإنتاج الصناعي**

(1)- شيبي عبد الرحيم، "**السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2007)، ص243.

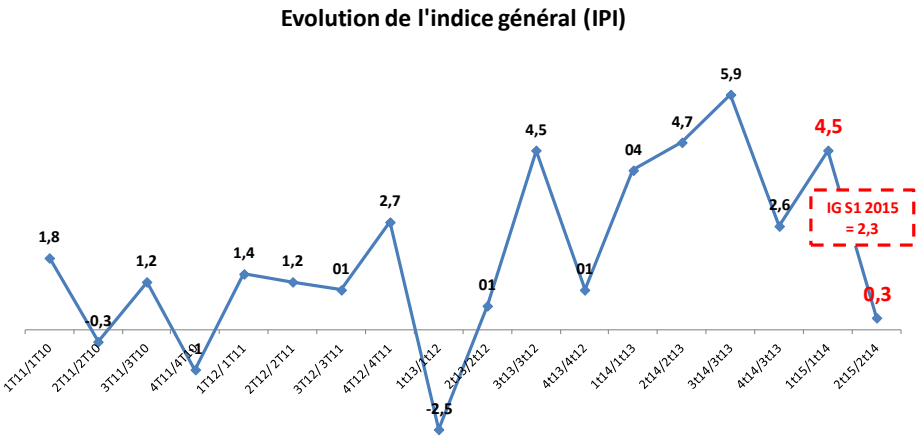


**المصدر**: قسم الدراسات الاقتصادية/المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

من خلال معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء .

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي دون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة، التي سجلت في سنتي 2010 و2011.

وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية المسجلة، مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية21% سنة 2011 مقابل 3.3%سنة 2010، وارتفاع إنتاج الحليب30.1% سنة 2011 مقابل 10.6% سنة 2010 [1]، وحسب آخر التقارير للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012 أنه، تم تسجيل ارتفاع النمو الإجمالي للقطاع الصناعي بـ 1.2%، بينما نما خارج المحروقات بـ 4.6% بالمقارنة بسنة 2011، الذي شهد انخفاضا ملحوظا، ودعم ذلك نمو قطاع صناعة الجلود والأحذية بنسبة 12.4% وكذا نمو القطاعات المعدنية، بينما شهدت جل القطاعات الصناعية الأخرى تأخرا ملحوظا[2]. شهد الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي، خلال الفترة 2014 نموا بنسبة 2،3%. يتم توزيع النمو المسجل على النحو التالي: 4،5% في السداسي الأول من سنة 2015، و0،3% في السداسي الثاني بينما بلغت في نفس الفترة من سنة 2014 نسبة 2،3% في السداسي الأول و4،9% في السداسي الثاني. وهذه النتيجة (2،3%) هي أقل مقارنة مع تلك التي

(1)- Ministère de la prospective et des statistiques, **Op.Cit,** p23.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012** .

سجلت في الفترة نفسها من سنة 2014، ومع ذلك تبقى إيجابية، بحيث يرجع ذلك إلى النتائج السلبية لقطاع المحروقات الذي لا يزال المهيمن من حيث الأداء على مستوى الصناعة العمومية. شهد إنتاج المعتمد على النفط انخفاضين متتالين بنسبة (-1،7%) خلال الثلاثي الأول وبنسبة (-1،9%) خلال الثلاثي الثاني[1].

و رغم بعض التطورات الحاصلة، إلا أنه يبقى القطاع الصناعي جد متأخرا، فقد تم ترتيب الجزائر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للتصنيف الذي وضعته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، في تقريرها تحت عنوان التقرير الصناعي العربي سنة 2007 [2]

وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام به من طرف الدولة، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغلقت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الإستراتيجية، مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم ترتيبها في المرتبة الأخيرة من ضمن خمس دول الأولى عربيا في إنتاج الحديد والصلب.[3]

- **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدلات التنمية البشرية:** عرفنا أن التنمية البشرية هي عملية بناء القدرات وتوسيع الخيارات البشرية التي يتمكّن من خلالها الإنسان أن يحيى حياة كريمة و خلاّقة[4]، و منه فالتنمية البشرية تضع الإنسان موقع الصدارة، لا من حيث كونه وسيلة لعملية التّنمية فحسب ولكن باعتباره هدفا لها، من خلال التركيز على الوفاء باحتياجاته المتعددة والمتنوعة كالتغذية، الصحة، التعليم، البيئة النظيفة، الحكم الراشد[5].

---

(1)- **المرجع نفسه**، ص. 74.

(2)- المنظمة العربية للصناعة والتعدين، **التقرير الصناعي العربي**،01، (ديسمبر 2007)، ص.36.

(3)- بن عزة محمد، **المرجع السابق**، ص.19.

(4)- United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1994**, P.6.

(5)- United Nations Development Program (UNDP), **Human Development Report, 1996**, P.11.

وينبه مؤشر التنمية البشرية HID إلى المقارنة بين رأس المال والبشر، وبين الثروة الوطنية وعائدها التنموي، وفيما يخص الجزائر، نجد أنها تندرج في فئة التنمية البشرية المتوسطة (قيمة HID بين 0.5–0.799)[1].

تطور معدلات التنمية البشرية

| | الترتيب | دليل التنمية البشرية | متوسط العمر المتوقع عند الولادة | متوسط سنوات الدراسة | متوسط سنوات الدراسة المتوقع | نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 104متوسطة | 0.733 | 71.7 | 69.9 | 73.7 | 7.062 |
| 2007 | 104 | 0.754 | 72.2 | 75.4 | 73.6 | 7.740 |
| 2010 | 84 | 0.677 | 72.9 | 7.2 | 12.8 | 8.320 |
| 2011 | 96 | 0.698 | 73.1 | 7.0 | 13.6 | 7.658 |
| 2012 | 93 | 0.713 | 73.4 | 7.6 | 13.6 | 7.418 |

**المصدر**: تقارير التنمية الإنسانية 2005–2012.

وبالاستناد إلى مؤشرات الأكثر شيوعا وتركيبا فيما هو متوفر منها ويوفر دلالة مناسبة في الجزائر، سوف نركز على مؤشرات التنمية البشرية بغية الوقوف على أداء التنمية البشرية للدولة. لقد تم تركيب مؤشر التنمية البشرية ليربط بين أعمار الناس (مقاسا بالعمر المتوقع عند الولادة)، ومعارفهم ( توليفة من معدل القراءة والكتابة بين البالغين، ونسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي)، ومستويات معيشتهم (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما قد يخضع للتغير من سنة إلى أخرى، إنصافا نقول أنها نجحت خلال العقد الماضي أن تحقق تقدما لا بأس به، وإن كان غير كاف نسبيا في الميادين الصحية، والتعليمية ورفع مستويات المعيشة، وغيرها من جوانب التنمية البشرية. وفيما يلي عرض لأهم جوانب التنمية البشرية في الجزائر: – تزايد توقعات الحياة

– مؤشر متوسط العمر المتوقع.

تزايد توقعات الحياة

(1)– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم التنوع**، 2013، ص.156.

– **مؤشر الفقر وتوزيع الدخل:** فإذا تتبعنا مجموعة الإحصائيات فيما يخص حالة الفقر في الجزائر، ورغم أن مؤشر الدخل لوحده لا يعكس طبيعة الظاهرة بشكل كامل، إلا أننا سوف نعتمده كمؤشر لدراستنا، وذلك لنقص المعلومات الإحصائية التي تعبر عن هذه الظاهرة من مختلف الأبعاد. فحسب الإحصائيات الرسمية فإن الحد الأدنى للأجر المضمون يكون قد زاد بشكل كبير مثلما يبينه الجدول الموالي:

تطور الأجر الأدنى المضمون في الجزائر

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1994 | 1997 | 1998 | 2001 | 2004 | 2007 | 2010 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| SMIG | 1000 | 1800 | 2500 | 4000 | 4800 | 6000 | 8000 | 10000 | 12000 | 15000 | 18000 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصاء

إن استخدام مؤشر معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد لوحده سوف لن تكون له أية دلالة، إذا لم يقرن بمؤشر آخر، وهو معدل التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك، و إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا.

**مؤشر التشغيل والبطالة:** إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة خلال فترة تنفيذ هذه السياسة.

خلال الفترة الممتدة مابين 2000– 2013 بلغ صافي خلق فرص العمل 5062079 وظيفة، وتم ذلك من خلال مجموعة من البرامج والسياسات نذكر منها:

- جهاز دعم الإدماج المهني[1].

– برنامج منحة إدماج حاملي الشهاداتPID [1].

---

(1)– للمزيد من المعلومات راجع:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم08– 126المؤرخ في 21 أفريل2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، عدد22، المؤرخة في30أفريل2008، ص19.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل ومكافحة البطالة.

http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi/2008/OBJECTIFS%20ET%20AXES%20DU%20PLAN%20D'ACTION%20AR.pdf.

– برنامج سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة [2].

– برنامج مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

– الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة[3].

– مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية.

نسبة المساهمة في التشغيل حسب كل قطاع تطور التشغيل والبطالة في الجزائر

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| السكان القادرون على العمل | 10 661 000 | 11433000 | 11964000 | 11,453 000 | 11,932,000 |
| التشغيل | 9 599 000 | 10170000 | 10789000 | 10 239 000 | 10 594 000 |
| البطالة | 1 062 000 | 1263000 | 1175000 | 1 214 000 | 1 337 000 |
| (%) معدل البطالة | 10.0 | 11 | 9.80 | 10.6 | 11.2 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

(1)– منشور رقم 08 مؤرخ في 20جوان 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ماقبل التشغيل، الصادرة عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية.

(2)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم01–18 ممضي في 12ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية العدد 77 ، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001 ص ص. 6–7.

– أحمية، سليمان. **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**. (ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول: "السياسة العامة ودورها في بناء الدولة والتنمية المجتمع".جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،26–27أفريل 2009). ص.14.

(3)– بلخريصات رشيد، جميل،"**سياسات التشغيل في الجزائر**"،( ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول:" البطالة، أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع،ج2، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 26–2006/4/28)، ص.380.